

المصدر: السفير

التاريخ: ٧ أكتوبر ٢٠٠٥

تنسيق سوري لبناني على الحدود والسنيرة لحصر السلاح الفلسطيني في المخيمات أنان يلبي طلب لبنان بتمديد مهمة ميليس حتى آخر السنة



أنان وميليس خلال لقائهما في جنيف أمس (أ ب

كشف رئيس الحكومة فؤاد السنيورة مساء امس عن موافقة مبدئية من جانب الأمم المتحدة على تمديد مهمة لجنة التحقيق الدولية في جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري حتى الخامس عشر من كانون الاول المقبل، في خطوة فتحت الباب امام مرحلة جديدة من النقاش الداخلي حول ملف التحقيقات التي كانت محل تداول بين الأمين العام للأمم المتحدة كوفي انان ورئيس لجنة التحقيق ديتليف ميليس في اجتماع بينهما في جنيف.

وقال المتحدث باسم الأمم المتحدة ستيفان دوجاريك امس ان انان <تلقى مطلع الاسبوع اتصالا هاتفيا من الرئيس السنيورة طلب منه خلاله تمديد مهمة لجنة التحقيق وان الأمين العام يدرس هذا الطلب>.

من جانبه قال الرئيس السنيورة انه التقى ميليس مرات عديدة، وفي آخر اجتماع استمع منه الى برنامج عمله، وفهم منه انه سوف يقدم تقريراً نهائياً في الحادي والعشرين من الشهر الجاري، وأضاف انه ابلى الامين العام للأمم المتحدة ان لبنان يحتاج الى بقية مهلة الستة شهور التي تستمر حتى الخامس عشر من كانون الاول المقبل، من أجل الاستعانة بقدرات الأمم المتحدة وبموجب تفويض القرار 1595 وفريق التحقيق الدولي لمتابعة التحقيقات ودراسة التقارير التي سوف يسلمها ميليس الى القضاء اللبناني ولدرس الخيارات اللاحقة وما هي البدائل بشأن المحاكمة ومكان حصولها.

ورفض استباق التحقيق واتهام سوريا باغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري معتبراً <<ان هناك تحقيقاً ويجب ان ننتظره وأنا لا اميل إلى إطلاق أحكام او اتهامات في مسألة التفجيرات أيضاً ولكننا ساعون لكشف من يقف وراءها ومن يقف وراء اغتيال الرئيس الحريري وهناك عدو يجب ان نتبعه ونقتص منه عبر القانون>>.

وفي حوار مع <<المؤسسة اللبنانية للإرسال>> عبر برنامج <<كلام الناس>> قال السنيورة <<لو افترضنا جدلاً ان هناك بعض الاطراف في سوريا تقف وراء التفجيرات والاغتيالات فيجب ان نميز بين سوريا وبين بعض الأشخاص، ولا يمكن ان نضعهما في نفس المرتبة، ولا يمكن تحميل دولة وزر عمل قام به شخص آخر، ومهما صار فلبنان وسوريا سيبقيان جارين>>.

وذكر رئيس الحكومة بالدور الايجابي لسوريا في لبنان والمتمثل بإنهاء الحرب الاهلية <<ومساعدة لبنان على مقاتلة العدو الاسرائيلي ومساعدة المقاومة على إنجاز التحرير>>. ونفى السنيورة علمه بما ذكره رئيس كتلة <<المستقبل>> النيابية سعد الحريري عن توقيف أشخاص يخططون لاغتياله، وقال <<نحن لا نواجه مجرماً عادياً ونحن نعيد تنظيم المؤسسات الامنية ونستعين بالأشقاء والأصدقاء من اجل تمكيننا للقيام بهذا الدور ودعم ومساعدة لبنان في استقلاله>>.

وبحسب مصادر مطلعة فإن ميليس كان قد أبلغ الحكومة اللبنانية رسمياً انه سوف يبقي على فريق من عدد قليل من المحققين والخبراء الذين سيقدمون العون لفريق التحقيق اللبناني في المرحلة الثانية من التحقيق، وبعد أن يسلم الحكومة اللبنانية ما لديه من تقارير وأدلة وقرائن، وان هناك نقاشاً سوف يحصل لاحقاً حول الشهود ومكان المحكمة وخلاف ذلك من الامور الاجرائية. السرية المصرفية

وبالنسبة إلى ما أثير عن طلب رفع السرية المصرفية عن حساب المقدم في الجيش واصف سرحان والعميد في امن الدولة فيصل الرشيد، فقد اوضحت مصادر معنية أن احداً لم يطلب من المقدم سرحان او العميد الرشيد كشفاً بحسابيهما المصرفيين، كما انهما لم يخضعا للتحقيق لدى لجنة التحقيق الدولية ولا أي جهة قضائية اخرى. وفي أي حال، أضافت المصادر المعنية، فإن حسابي العميد الرشيد والمقدم سرحان بتصرف من يرغب في الاطلاع عليهما.

ونفى المكتب الاعلامي لنائب رئيس مجلس النواب الأسبق إلي الفرزلي خبر رفع السرية المصرفية عن حساباته، وذكر ان المعني هو الياس يوسف الفرزلي (من مواليد القرعون).
مجلس الوزراء

وخلافا للجلسة السابقة العاصفة التي عقدت في القصر الجمهوري الاسبوع الماضي، انعقد مجلس الوزراء امس في اجواء هادئة، وتبنى المجلس مبدئيا إلغاء مديرية امن الدولة الا ان المجلس عين مديرا عاما لها بالوكالة هو العميد الياس كعيكاتي، وأجل المجلس البحث في التصور الامني الذي وضعه وزيرا

الداخلية والدفاع للبحث فيه مجددا بعد الملاحظات التي ابدت حوله وشكلت لجنة لإعادة صياغته في جلسة الثلاثاء الماضي. ويفترض طرحه في اقرب جلسة.

وعلم انه طُرحت خلال الجلسة مسألة إعادة النظر في مجمل سلة التعيينات الامنية والادارية، ليصار في خلال فترة قريبة الى اعتماد مبدأ المداورة بين الطوائف في كل وظائف الفئة الاولى مع احترام المناصفة بين المسيحيين والمسلمين. وذلك بعدما اثار عدد من الوزراء لا سيما مروان حمادة وميشال فرعون موضوع التوازن في حقوق الطوائف في التعيينات. لكن تقرر ان يبحث الموضوع في وقت لاحق نظرا لطابعه السياسي العام.

وطلب المجلس الى وزير الداخلية الاعلان عن مكافأة مالية لكل من يعطي معلومات عن العمليات الارهابية التي تنفذ في لبنان. كما درس موازنة العام 2005 وأقرها، وعلق فيها بندي وزارة المهجرين ومجلس الجنوب ليصار الى بحث موازنتهما مع المسؤولين عن هاتين الجهتين، لكن علم ان طرح مصير هاتين الإدارتين تم بالتوازي مع طرح موضوع إلغاء مديرية امن الدولة، حيث

أكد الرئيس السنيورة انه سيصار في موازنة العام 2006 الى إلغاء وزارة المهجرين ومجلس الجنوب من ضمن الخطة الاصلاحية الشاملة التي تطالبنا بها دول العالم.
التنسيق على الحدود

على صعيد آخر ذكرت مصادر متابعة للتنسيق بين لبنان وسوريا، ان الاتصالات جارية بين الحكومتين اللبنانية والسورية حول الوضع على الحدود، وأبلغ رئيس الحكومة قيادة الجيش ضرورة العمل بمذكرة تدعو الى جعل الخطوات العسكرية والامنية على الحدود تتم بالتنسيق المباشر مع قيادة الجيش السوري، حيث تبين ان هناك اجتماعات قائمة في مكتب التنسيق والارتباط بين القيادتين العسكريتين حول الكثير من النقاط بينها ما يجري على الحدود. وأبدى رئيس الحكومة حرصه على العلاقة المميزة مع سوريا، وقال إنه يتواصل أسبوعياً عبر

الهاتف مع رئيس الحكومة السورية محمد ناجي العطري، لكنه تمنى على القيادة السورية أن تمارس من خلال علاقاتها مع الفصائل الفلسطينية سياسة ضبط النفس، مؤكداً أن لبنان ليس في مواجهة مع الفلسطينيين >>فليس لدينا هذا الاتجاه ولا القرار، والاخوان الفلسطينيون ضيوف في لبنان وعلينا ان نتحاور معهم وليست هناك مصلحة لوجود السلاح الفلسطيني خارج المخيمات لأنه لا يخدم القضية الفلسطينية>>.

وعقد مسؤولون عسكريون اجتماعات ومتابعات مع قوى وقيادات فلسطينية لمراجعة الامور التي تخص الوضع الميداني خارج المخيمات وفي محيطها. فيما أكدت قيادة الجيش على وحداتها وجوب التقيد بالتعليمات السابقة القاضية بالتصدي لأي اعتداء او عدوان إسرائيلي على المواقع والمخيمات الفلسطينية بكل الوسائل المتاحة.